

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 23 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 230/75، استعراضاً للتقدم المحرز نحو تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) وللثغرات والتحديات التي اعترضت سبيل هذا التقدم، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستجابة لها. ويناقش التقرير السياسات الاجتماعية الشاملة الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل، ويقدم توصيات بشأن السياسات.



أولاً - مقدمة

1 - شكّل عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) وخطة عمله المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة منبرا لحشد اتخاذ إجراءات منسقة بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعرض هذا التقرير تقييما للثغرات والتحديات والتقدم المحرز نحو تنفيذ العقد الثالث، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستجابة لها، كما يعرض العمل الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل. ويتضمن التقرير مناقشة للسياسات الاجتماعية الشاملة اللازمة لإعادة البناء بشكل أفضل، ويُختتم بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها.

ثانياً - التقدم نحو القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة

ألف - فقر الدخل⁽¹⁾

1 - العالم

2 - طوال عقود من الزمن، أحرز العالم تقدما ملحوظا نحو الحد من فقر الدخل، وقد تحقق ذلك أساسا بفضل الانخفاض الكبير في معدلات الفقر في بلدان شرق آسيا وجنوب شرق آسيا الذي تحقق بفضل نموها الاقتصادي المطرد. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم، أي تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم، من 1 912 مليون في عام 1990 إلى 696 مليون في عام 2017. غير أن نسق هذا التقدم بدأ يتباطأ خلال السنوات القليلة الماضية. وخلال الفترة بين عامي 1990 و 2015، انخفض المعدل العالمي للفقر المدقع بأكثر من نقطة مئوية واحدة سنويا، من 36,2 في المائة إلى 10,1 في المائة. ولكن بعد عام 2015، انخفض المعدل بأقل من نصف نقطة مئوية فقط سنويا، ليصل إلى 9,3 في المائة في عام 2017.

3 - وبين عامي 2015 و 2019، استمرت معدلات الفقر المدقع في الانخفاض في آسيا وأوروبا الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي المقابل، ارتفعت تلك المعدلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من جراء تأثير البلدان المنكوبة بالزلازل) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بعزى ذلك أساسا إلى الارتفاع الذي شهدته كل من البرازيل وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)).

4 - وقد عززت جائحة كوفيد-19 العقبان القائمة من قبل الماثلة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال عدم المساواة الهيكلية. فقد أثقلت الجائحة كاهل النظم الصحية في جميع أنحاء العالم وتسببت في تعطيل خدمات الرعاية الصحية الأساسية إلى حد كبير؛ وأدت إلى إغلاق المدارس والشركات والمصانع، وتركت ملايين التلاميذ خارج المدرسة، وأثرت على سبل معيشة نصف القوى العاملة في العالم؛

(1) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: PovcalNet database، وقاعدة البيانات متاحة على الرابط التالي: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx>؛ و Nishant Yonzan and others، وهي ورقة "Available data and estimates of the impact of the COVID-19 pandemic on global poverty"، و غرّضت أثناء اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) المعقود خلال الفترة 24-27 أيار/مايو 2021؛ وتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020 (مشتورات الأمم المتحدة، 2020)، و "Income, poverty and unemployment"، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: <https://dgff2021.unctad.org/sids-challenges/social-development-issues/income-poverty-and-employment/>.

وتسببت في تفاقم مشكلة البطالة ومستويات الديون المرتفعة من قبل؛ ومارست ضغطاً غير مسبوق على نظم الحماية الاجتماعية.

5 - ومن جراء الجائحة، حاد النقص المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030 والعقد الثالث للقضاء على الفقر عن مساره. وعلى وجه الخصوص، أصبح هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030 يواجه تحديات هائلة. فقد ارتفع معدل الفقر المدقع لأول مرة منذ 20 عاماً. وتشير التقديرات إلى أن الجائحة أوقعت عدداً يتراوح بين 119 مليون و 124 مليون شخص إضافي في هوة الفقر المدقع في عام 2020، كان أكثر من نصفهم من النساء والفتيات، ويعيش نحو 60 في المائة منهم في جنوب آسيا.

6 - وأدى ارتفاع مستويات الدخل والثروة على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى التساؤل عما إذا كان مؤشر خط الفقر المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم، الذي يعكس خط الفقر الوطني النموذجي لأفقر البلدان، كافياً ليعكس الصورة الحقيقية للفقر ولتدني مستويات المعيشة، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل. ويعيش حوالي 1 بليون شخص على مبالغ تتراوح بين 1,90 دولار و 3,20 دولار في اليوم، وهذا العدد أخذ في الازدياد. ويعيش هؤلاء الأشخاص في أوضاع هشة للغاية لأن احتمال وقوعهم في براثن الفقر المدقع مرتفع جداً.

2 - أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية

7 - نجحت أفريقيا في الحد من فقر الدخل، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير من المناطق النامية الأخرى. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل الفقر المدقع بأقل من نصف نقطة مئوية فقط سنوياً منذ عام 1990، حيث ظل مستقراً في مستوى مرتفع بلغ 40,4 في المائة في عام 2018. وتسجل المنطقة دون الإقليمية أعلى نسب من الفقر المدقع في العالم، وبسبب النمو السكاني السريع فيها، زاد عدد سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع من 281 مليون نسمة في عام 1990 إلى 436 مليون نسمة في عام 2018، ولذلك أصبحت هذه المنطقة موطناً لأكثر من نصف مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وإذا تواصل الانخفاض التاريخي لمعدل نمو اقتصادها، فلا يُتَوَقَّع أن تتمكن المنطقة دون الإقليمية من القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 ما لم يرتفع متوسط معدل نموها الاقتصادي إلى ما فوق نسبة الـ 7 في المائة سنوياً المحددة في أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال زيادة كبيرة في الاستثمارات الموجهة للنمو وإعادة توزيع كبيرة للدخل لصالح أكثر الفئات فقراً. وفي عام 2020، أدت أزمة كوفيد-19 إلى وقوع عدد إضافي يتراوح بين 32 مليون و 34 مليون شخص، حسب التقديرات، في هوة الفقر المدقع في أفريقيا.

8 - وفي أغلبية أقل البلدان نمواً، انخفضت معدلات الفقر ببطء، ولكن معدلات الفقر المدقع ظلت مرتفعة فيها، حيث بلغت نسبتها 32,2 في المائة في عام 2019. وحتى قبل حدوث أزمة كوفيد-19، ظل متوسط النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً أدنى بكثير من المستوى المطلوب (أي نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بنسبة لا تقل عن 7 في المائة) لكي تتمكن تلك البلدان من القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. وبعد حدوث الأزمة، سجّل النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً انخفاضاً كبيراً من نسبة 5 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى نسبة -0,4 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأدى هذا الركود الاقتصادي إلى ارتفاع في نسبة الفقر المدقع فيها لتصل إلى 35,2 في المائة في المتوسط في عام 2020، وهو ما يعكس زيادة تفوق 32 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. ويجب اتخاذ تدابير سياساتية بعيدة المدى لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق نمو اقتصادي أسرع بكثير يقترن بتقليص كبير في أشكال عدم المساواة لكي لا تتخلف تلك البلدان عن الركب.

9 - ومع أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتل مرتبة أعلى من المتوسط العالمي عند استخدام عدة مقاييس اجتماعية مثل معدل وفيات الرضع والأطفال، فإن اقتصاداتها، التي تعتمد كثيرا على السياحة وعلى صادرات الخدمات، قد تضررت بشدة من الجائحة. ففي عام 2020، سجّل الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان انخفاضا يُقدَّر بنسبة 9 في المائة مقارنة بانخفاض قدره 3,3 في المائة في بلدان نامية أخرى. ونتيجة لذلك، فقدت تلك البلدان حوالي 8 في المائة من ساعات عملها في عام 2020.

باء - الفقر غير المتصل بالدخل⁽²⁾

10 - إن هدف القضاء على الفقر بجميع أبعاده هو أحد أهداف خطة عام 2030. ويتضح أن نطاق الفقر أوسع عند قياسه باستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي ينظر إلى أبعد من الدخل ليشمل مؤشرات غير نقدية للحرمان الذي يعاني منه الناس في حياتهم اليومية، مثل الحصول على المياه الآمنة والتعليم والكهرباء والغذاء وست خدمات حيوية أخرى. ففي 107 بلدان نامية، كان 1,3 بليون شخص، 22 في المائة منهم يعيشون أساسا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2020. وكان أكثر من ثلثي هؤلاء الأشخاص يعيشون في بلدان متوسطة الدخل وكان نصفهم من الأطفال. وقد سجلت مستويات دليل الفقر المتعدد الأبعاد انخفاضا كبيرا في 65 بلدا من أصل 75 بلدا تتوفر بشأنها بيانات بين عامي 2000 و 2019. ولو تواصلت تلك الاتجاهات، لكان 47 بلدا على المسار المؤدي إلى خفض الفقر المتعدد الأبعاد إلى النصف بين عامي 2015 و 2030، في حين انحرف 18 بلدا، منها 14 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عن ذلك المسار. وفي عام 2020، كانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم أعلى نسبة مئوية من السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد: 55 في المائة، أو 558 مليون نسمة، كان 466 مليون منهم يقيمون في المناطق الريفية. ويُتوقع أن تقوض الجائحة التقدم المحرز نحو الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في أفريقيا من جزاء تأثيرها الشديد على اثنين من مؤشراتهما التغذوية ومتابعة الدراسة.

11 - وقد ارتفعت معدلات الجوع المزمن والحاد، مدفوعة أساسا بالنزاعات وحالات انعدام الأمن الطويلة الأمد، والصدمات الاقتصادية (بما في ذلك الصدمات المتصلة بجائحة كوفيد-19)، وتغير المناخ والأحوال الجوية القصوى، والآفات. وارتفع عدد الأشخاص الذين كانوا في مواجهة أزمة غذائية أو أسوأ (حالة طوارئ أو كارثة/مجاعة) من 134,7 مليون شخص في عام 2019 إلى حوالي 155 مليون شخص في 55 بلدا وإقليما في عام 2020. ولا تزال أفريقيا القارة الأكثر تضررا من الأزمات الغذائية، حيث توّي 63 في المائة من إجمالي عدد الأشخاص في العالم الذين كانوا يعانون من أزمة غذائية أو أسوأ في عام 2020، بعد أن كانت نسبتهم تبلغ 54 في المائة في عام 2019.

(2) أخذت المعلومات المقّمة هنا من المصادر التالية: UNDP and Oxford Poverty and Human Development Initiative, *Global Multidimensional Poverty Index 2020: Charting Pathways out of Multidimensional Poverty – Achieving the SDGs* (2020) و *Food Security and Information Network and Global Network .against Food Crises, Global Report on Food Crises 2021* (Rome, 2021).

جيم - عدم المساواة⁽³⁾

12 - قبل اندلاع أزمة جائحة كوفيد-19، كانت أشكال عدم المساواة الاقتصادية والصحية والجنسانية والعمرية والتعليمية وغيرها من أشكال عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية مرتفعة بالفعل داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. ويبلغ احتمال أن يعيش العمال الشباب في فقر مدقع الضعف مقارنة بالعمال البالغين، ويعيش 85 في المائة من الأشخاص المحرومين من الكهرباء في المناطق الريفية. كما أن نسب النساء والفتيات مرتفعة بشكل غير متناسب في الاقتصاد غير الرسمي. ويعيش ثلاثة أرباع الأطفال الذين يعانون من التقرُّم في منطقتين فقط هما جنوب آسيا (39 في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (36 في المائة). وبسبب طائفة من العوامل المتداخلة، أدت الأزمة الناجمة عن الجائحة إلى تفاقم هذه الأشكال من عدم المساواة وكشفت عنها بوضوح أكبر، مما يزيد من صعوبة الوفاء بالعهد الذي قطعه العالم بعدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. وبينما تمكّن أغنى 1 000 شخص في العالم من تعويض خسائرهم الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في غضون تسعة أشهر، قد يحتاج أفقر الناس في العالم إلى أكثر من عقد من الزمن للتعافي من الأثر الاقتصادي للجائحة. كما أن الزيادة في ثروة البليونيرات في العالم منذ ظهور الجائحة (540 بليون دولار على الأقل) أكثر من كافية لتغطية المبلغ اللازم (88 بليون دولار لمدة عام) لمساعدة جميع الضعفاء على تقادي الوقوع في براثن الفقر بسبب الجائحة وأيضاً لدفع ثمن جرعتين من اللقاح للجميع (141,2 بليون دولار). وتبين عمليات حسابية أنه إذا اتخذت الحكومات إجراءات صارمة للحد من عدم المساواة، فستسنى العودة إلى مستويات الفقر قبل وقوع الأزمة بوتيرة أسرع بكثير.

13 - وفي كل بلد تقريباً، تسببت الأزمة في تفاقم عدم المساواة الاجتماعية التي ترتبت عليها آثار اجتماعية واقتصادية سيئة للغاية. فعلى سبيل المثال، عجلت الأزمة وتيرة التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. غير أنها كشفت أيضاً عن الفجوة الرقمية الواسعة القائمة داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. ففي عام 2019، كانت نسبة الأسر التي لديها إمكانية الحصول على الإنترنت أعلى بمرتين تقريباً في المناطق الحضرية مما هي عليه في المناطق الريفية: حيث بلغت 72 و 37 في المائة على التوالي. وكانت النسبة أيضاً أعلى في صفوف الرجال من النسبة في صفوف النساء: حيث بلغت 55 و 48 في المائة على التوالي. وكانت الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية والفجوات الجنسانية صغيرة في البلدان المتقدمة النمو، ولكنها كانت ملحوظة في البلدان النامية. وتقل أشكال عدم المساواة من حيث الحصول على الإنترنت والاستعداد الرقمي من قدرة أجزاء كبيرة من العالم على الاستفادة من التكنولوجيا التي تساعد على التعامل مع الجائحة من حيث التعلم والعمل عن بُعد، وكذلك على الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية.

14 - ويوجد تفاوت كبير بين المناطق من حيث التغطية باللقاحات المضادة لكوفيد-19، حيث لا تتاح إمكانية الحصول على اللقاحات على نطاق واسع إلا في البلدان الغنية فقط. فعلى سبيل المثال، في وقت كتابة هذا التقرير، لم يُعط سوى حوالي جرعتين من اللقاح لكل 100 شخص في أفريقيا، مقارنة بمتوسط يبلغ

(3) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: Department of Economic and Social Affairs, "Impact of COVID-19 on SDG progress: a statistical perspective", Policy Brief No. 81 (August 2020) and others, *The Inequality Virus* (Oxford, Oxfam International, January 2021) and E/2021/60; International Telecommunication Union, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2020* (Geneva, 2020).

68 جرعة لكل 100 شخص في البلدان المرتفعة الدخل. وكانت نسبة سكان أفريقيا الحاصلين على التطعيم الكامل أقل من 2 في المائة. ومع ذلك، ولضمان انتعاش الاقتصاد العالمي على نطاق واسع وبشكل شامل، يجب التعجيل بإتاحة إمكانية حصول الجميع على اللقاحات، لأن ذلك سيساعد على اكتساب مناعة جماعية وسيسمح بإعادة فتح واستئناف الأنشطة الاقتصادية.

15 - ويوجد تفاوت كبير أيضا في مستوى التعافي الاقتصادي بين البلدان. فبعد انكماش بنسبة 3,6 في المائة في عام 2020، يُتَوَقَّع أن ينمو الاقتصاد العالمي الآن بنسبة 5,4 في المائة في عام 2021، وذلك بفضل النمو الاقتصادي القوي الذي حققته الصين والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لحملات التلقيح السريعة ضد كوفيد-19، والحوافز الضريبية الإضافية المقدمة وإعادة فتح الاقتصاد في ذينك البلدين. غير أن الجائحة لم تنته بعد، حيث لا يزال هناك العديد من البلدان التي تكافح من أجل احتواء الموجتين الثانية والثالثة. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، لا يُتَوَقَّع أن يعود الناتج الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2022 أو عام 2023. ومع احتمال تواصل انتشار الجائحة على مدى طويل وعدم كفاية الحيز المالي المتاح لتحفيز النمو، تواجه البلدان الأكثر ضعفا في العالم إمكانية خسارة عقد من الزمن في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

ثالثا - الثغرات والتحديات الماثلة أمام تنفيذ أهداف العقد الثالث

ألف - الثغرات والتحديات المتصلة بالبيانات⁽⁴⁾

16 - رغم التقدم المحرز على مستوى زيادة توافر البيانات، لا تزال البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الاضطراب الناجم عن الجائحة، من حيث جمع البيانات المصنّقة والمتاحة في أوانها وتوليدها وتحليلها واستخدامها. وتقوض تلك التحديات قدرة البلدان النامية على تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. فلدى أقل من 50 في المائة من 194 بلداً أو منطقة بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن 4 من الأهداف السبعة عشر. كما تعود آخر بيانات متاحة عن المؤشرات المتصلة بالفقر إلى عام 2016 أو ما قبله في ما لا يقل عن 50 في المائة من تلك البلدان أو المناطق البالغ عددها 194.

17 - ويعيش نحو 500 مليون شخص في اقتصادات تعاني من الهشاشة والنزاع والعنف، ولا توجد بيانات عن الفقر فيها أو أن البيانات المتاحة عنها قديمة جداً. وتقتر عدة بلدان إلى ما يكفي من البيانات لرصد أشكال عدم المساواة في مجال الصحة ولتقييم حالة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ومن أصل البلدان البالغ عددها 133 التي قيّمته منظمة الصحة العالمية، لم تُدرج سوى نسبة 50 في المائة منها بيانات مصنّقة في تقاريرها الوطنية المنشورة عن الإحصاءات الصحية. وهذا النقص في البيانات الموثوقة والمناسبة التوقيت يحجب صورة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ويزيد من هشاشتهم، ويضلل الجهود الرامية إلى توزيع الموارد بفعالية ومنح التدخلات الأولوية التي تستحقها. وقد برهنت الجائحة مرة أخرى على أهمية وجود نظم إحصائية وطنية وعصرية وبنية تحتية عصرية للبيانات، وكشفت عن الحاجة إلى

(4) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020 (الأمم المتحدة، 2020)؛ و Paul Corral and others, *Fragility and Conflict: On the Front Lines of the Fight against Poverty* (Washington, D.C., World Bank, 2020)؛ و WHO, *SCORE for Health Data Technical Package: Global Report on* (Geneva, 2021) *Health Data Systems and Capacity*.

بيانات مناسبة التوقيت وعالية الجودة يُستترشد بها في التأهب لحالات الطوارئ والوقاية منها والتخفيف من حدتها والتصدي لها.

باء - إيجاد فرص العمل⁽⁵⁾

18 - لقد شهدت أسواق العمل في العالم اضطرابات غير مسبوقه بسبب الجائحة. ففي عام 2020، تمت خسارة حوالي 9 في المائة من ساعات العمل على الصعيد العالمي، أي ما يعادل 255 مليون فرصة عمل بدوام كامل، وتعادل هذه الخسارة أربعة أضعاف عدد ساعات العمل المفقودة خلال الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2009. وسجلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب أوروبا وجنوب آسيا أعلى مستوى من الخسائر. وظلت تلك الخسائر مرتفعة خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021، بنسبة 4,8 و 4,4 في المائة على التوالي.

19 - كما فقد حوالي 114 مليون شخص، معظمهم من النساء والشباب، عملهم في عام 2020. وانخفض معدل المشاركة في القوى العاملة على الصعيد العالمي، بنسبة 2,2 في المائة ليصل إلى 58,7 في المائة. وعلاوة على ذلك، ارتفع معدل البطالة في العالم بنسبة 1,1 في المائة ليصل إلى 6,5 في المائة، مما أدى إلى تسجيل عدد العاطلين عن العمل في العالم زيادة قدرها 33 مليون شخص، ليصل إلى 220 مليون شخص في عام 2020. أما العاملون في القطاع غير الرسمي، ومعظمهم من النساء والشباب، فكان احتمال أن يخسروا عملهم أكبر بثلاث مرات من احتمال خسارة نظرائهم في القطاع الرسمي عملهم.

20 - ورغم أن أقل البلدان نمواً سجلت أكبر زيادة في معدلات البطالة، فلا تعكس هذه الزيادة تماماً مدى الضرر الطويل الأجل الذي لحق بسوق العمل. وتسبب انخفاض الدخل الناتج عن ذلك في ارتفاع كبير في معدلات الفقر وفي تغيير في صورة الفقراء وأماكن عيشهم. فقد أصبح الفقراء الآن أكثر تواجداً في المدن وأكثر إماماً بالقراءة والكتابة كما أنهم يمارسون أنشطة غير زراعية.

جيم - التعليم⁽⁶⁾

21 - رغم التقدم المحرز، ظلت هناك تحديات مستمرة على جبهة التعليم حتى قبل ظهور الجائحة. فعلى الصعيد العالمي، بلغ معدلاً الإمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب والكبار 92 و 86 في المائة تباعاً

(5) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work", ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2021* (Geneva, 7th ed., 25 January 2021 و 2021).

(6) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم، 2020: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء (باريس، 2020)؛ و Silvia Montoya and Karen Mundy, "New data reveal a learning crisis that threatens development around the world" <https://sdg.uis.unesco.org/2017/09/21/new-data-reveal-a-learning-crisis-that-threatens-development-around-the-world/>؛ و www.education-progress.org/en/articles/access؛ و UNESCO, *Supporting Learning Recovery One Year into COVID-19: The Global Education Coalition in Action* (Paris, 2021) و تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020؛ و João Pedro Azevedo and others, "Simulating the potential impacts of COVID-19 school closures on schooling and learning outcomes: a set of global estimates" (Washington, D.C., World Bank Group, 2020)، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/798061592482682799-0090022020/original/>

في عام 2018. غير أن الأمية منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في صفوف النساء. وتُسجّل أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار والشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام 2017، كان 6 من كل 10 أطفال ومراهقين يفتقرون للمستوى الأساسي من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب بعد قضاء عدة سنوات في المدرسة، مما يغذي مشكلة الفقر والتهميش. كما أن طفلاً من بين كل 60 طفلاً، معظمهم في البلدان المنخفضة الدخل، غير ملتحقين بالمدارس.

22 - ومنذ ظهور الجائحة، فرض أكثر من 190 بلداً إغلاق المدارس على الصعيد الوطني. وقد أثر ذلك على أكثر من 1,5 بليون متعلم، يمثلون أكثر من 90 في المائة من التلاميذ والطلاب في العالم. ومع أن العديد من البلدان وفرت خيارات تتيح التعلم عن بُعد، فلم يستفد من تلك الخيارات أكثر من 500 مليون طفل وشباب بسبب الفجوة الرقمية والافتقار إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن تؤدي الخسائر في التعلم على الصعيد العالمي الناجمة عن إغلاق المدارس لمدة خمسة أشهر إلى خسائر في الدخل تتراوح بين 6 472 دولاراً و 25 680 دولاراً على مدى حياة التلميذ العادي، ويمكن أن يقع 72 مليون طفل في براثن "فقر التعلم" نتيجة للأزمة.

دال - الرعاية الصحية والخدمات⁽⁷⁾

23 - كان العالم يواجه تحديات صحية هائلة حتى قبل ظهور الجائحة، رغم إحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال. ففي عام 2017، توفي ما يناهز 810 نساء كل يوم لأسباب متصلة بالحمل والولادة كان يمكن تفاديها. ويحدث ثلثا الوفيات النفاسية في العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخمسها في جنوب آسيا. وفي عام 2018، توفي حوالي 5,3 ملايين طفل قبل بلوغهم سن الخامسة. وتُسجّل أعلى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يموت طفل واحد من كل 13 طفلاً قبل بلوغ سن الخامسة. وفي عام 2017، كانت الخدمات الصحية الأساسية متاحة لنسبة تتراوح بين ثلث سكان العالم ونصفه، أو بين 2,5 بليون نسمة و 3,7 بلايين نسمة، ولنسبة تتراوح بين 12 و 27 في المائة فقط من سكان البلدان المنخفضة الدخل.

24 - وقد تسببت الجائحة في خلق أزمة رعاية صحية على الصعيد العالمي، أسفرت حتى الآن عن وفاة أكثر من 4 ملايين شخص وعن إصابة أكثر من 184 مليون شخص. واتضح أن العديد من النظم الصحية غير مجهزة بشكل جيد وغير مستعدة لمواجهة الجائحة. وعرقلت الجائحة إمكانية الحصول على الأدوية والخدمات الصحية الأساسية، وأجهدت قدرات القوى العاملة الصحية في العالم، وكشفت عن ثغرات كبيرة في نظم

João Pedro Azevedo, "Learning poverty: measures and covidandeducationJune17r6.pdf و www.worldbank.org/policy-research-working-papers/9446، Policy Research Working Paper, No. 9446 (Washington, DC., World Bank, 2020).simulations",

(7) أُخذت المعلومات المقّمة هنا من المصادر التالية: WHO, "Maternal mortality"، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/maternal-mortality و Inter-Agency Group for Child Mortality Estimation, *Levels & Trends in Child Mortality: Report 2019* (New York, UNICEF, 2019) والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.unicef.org/media/60561/file/UN-IGME-child-mortality-report-2019.pdf و WHO, *Primary Health Care on the Road to Universal Health Coverage: 2019* و *Monitoring Report* (Geneva, 2019)، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.who.int/healthinfo/universal_health_coverage/report/uhc_report_2019.pdf

المعلومات الصحية القطرية. كما برهنت على أن نقص الاستثمار في قطاع الصحة قد تكون له آثار اجتماعية واقتصادية عالمية وخيمة.

25 - وأطلقت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها إطار تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 من أجل التعاون في مجالات التشخيص، والعلاج، واللقاحات، وتعزيز النظم الصحية. وكانت ركيزة اللقاحات المتمثلة في مرفق كوفاكس تهدف إلى التعجيل بإيجاد لقاح فعال متاح لجميع البلدان، ودعم بناء قدرات التصنيع وشراء الإمدادات في وقت مبكر حتى يتسنى توزيع بليونى جرعة بشكل عادل على المناطق الأكثر حاجة لها بحلول نهاية عام 2021. غير أن ذلك الهدف بعيد كل البعد عما هو مطلوب، وعدد الجرعات المتاحة حتى الآن غير كاف، مما يؤدي مجددا إلى ترسيخ مشكلة عدم المساواة التي تمثل بالفعل محركا رئيسيا لعدم تكافؤ النتائج الصحية في مختلف أنحاء العالم، قبل الجائحة وأثناءها على حد سواء. ولتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى إنهاء الجائحة، لا بد من تكثيف المساعي الهادفة إلى تطوير اللقاحات والعلاجات وتوزيعها بإنصاف.

هاء - المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات⁽⁸⁾

26 - لا تزال النساء والفتيات يتحملن أعباء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر بشكل غير تناسبي. فحجم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة يبلغ ثلاثة أضعاف ما يؤديه الرجل إجمالاً، وتعمل النساء لساعات أطول من الرجال عند الجمع بين العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر. والوضع أسوأ بالنسبة للمرأة الريفية، فهي تواجه صعوبات أكبر أيضاً في الحصول على عمل من الرجل، كما أن نسبة المهاجرات على وجه الخصوص مرتفعة جداً في القطاع غير الرسمي. وفي عام 2019، كانت النساء يمثلن 39 في المائة من عمال العالم غير أنهن لا يشغلن سوى 28 في المائة من المناصب الإدارية. وانخفض معدل مشاركة النساء من الفئة العمرية بين 25 و 54 عاماً في القوى العاملة من 64 في المائة في عام 1998 إلى 63 في المائة في عام 2018. ولا تزال المرأة محرومة من إمكانية الحصول على الدخل والأصول والموارد الإنتاجية على قدم المساواة مع الرجل.

27 - وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة تعاني من القوانين والمعايير الاجتماعية التمييزية والممارسات الضارة ومن العنف. ففي عام 2019، كانت امرأة من بين كل خمس نساء تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاماً قد تزوجت قبل أن تبلغ 18 عاماً. ولا تحصل سوى 41,1 في المائة من الأمهات اللاتي لديهن أطفال حديثو الولادة على مستحقات الأمومة. وفي عام 2017، تعرضت واحدة من كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلدان البالغ عددها 30 بلداً التي تتركز فيها هذه الممارسة. وفي البلدان التي تكون فيها هذه الممارسة عامة، قد خضع لهذه الممارسة عدد لا يقل عن 9 من كل 10 فتيات ونساء تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة. وعلى الصعيد العالمي، تعرضت نسبة تناهز 18 في المائة من الفتيات والنساء المعاشرات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً لعنف العشير خلال الاثني عشر شهراً السابقة.

28 - وقد زادت الجائحة الطين بلة إذ أنها خلّفت أثراً أكبر على النساء والفتيات. ويمكن لإغلاق المدارس أن يعرض المزيد من الفتيات لخطر زواج الأطفال. ومن المرجح أن تضطلع المرأة بمزيد من أعمال الرعاية

(8) أُخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: UN-Women, *Progress of the World's Women 2019-2020*; و*Families in a Changing World* (New York, 2019)؛ و*تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020*.

والأعمال المنزلية بسبب إغلاق المدارس ودور الحضانة. وتعمل النساء أيضا على خط مواجهة الجائحة، حيث يمثلن 70 في المائة من العاملين في المجالين الصحي والاجتماعي في العالم. وتسببت تدابير الإغلاق الشامل في جعل النساء والأطفال أكثر عرضة للعنف العائلي.

واو - الحماية الاجتماعية⁽⁹⁾

29 - تمكن إحدى لبنات العمل اللائق وتحقيق خطة عام 2030 في إنشاء نظم للحماية الاجتماعية وتحسينها تدريجيا. وتكتسي تلك النظم، بما في ذلك حدودها الدنيا، أهمية حاسمة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وهي ضرورية لتفادي الوقوع في الفقر والحد منه طوال مختلف مراحل الحياة، وهي تشمل استحقاقات الأطفال، والأمهات اللاتي لديهن أطفال حديثو الولادة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاطلين عن العمل أو الفقراء أو الذين ليس لديهم عمل، وكبار السن. وقبل الجائحة، كانت نسبة 30,6 في المائة فقط من سكان العالم تتمتع قانونيا بتغطية توفرها نظم ضمان اجتماعي شاملة تضم مجموعة كاملة من الاستحقاقات، بدءا باستحقاقات الطفل والأسرة وانتهاء بمعاشات الشيخوخة. وكثيرا ما كانت مستويات الاستحقاقات أدنى من المستويات الدنيا المنصوص عليها في المعايير الدولية للضمان الاجتماعي، وهي أدنى بكثير من الحد المطلوب لانتشال السكان من الفقر. وفي العديد من البلدان، كان مستوى المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات دون نسبة 50 في المائة من خط الفقر الوطني. وتعزى هذه الثغرات في الحماية الاجتماعية إلى النقص الكبير في الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية، وخاصة في أفريقيا وآسيا والدول العربية. وفي المتوسط، تتفق البلدان المنخفضة الدخل نسبة 1,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية، باستثناء الصحة، مقارنة بنسبة 16,4 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

30 - وقد ألحقت الجائحة أضرارا كبيرة بعدد يبلغ 2 بليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي. ويعمل أغليبتهم في القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة ولا يحظون بتغطية خطط قائمة على الاشتراكات. وعقب اندلاع الأزمة، ارتفعت الفجوة التمويلية في نظم الحماية الاجتماعية التي يُعبر عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان بنسبة 30 في المائة تقريبا. وستحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى استثمار مبلغ إضافي قدره 77,9 بليون دولار، أو 15,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكفالة مستوى أساسي على الأقل من الضمان الاجتماعي للجميع وإمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية من خلال وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية يتم تحديده على المستوى الوطني.

31 - ونتيجة لأزمة كوفيد-19، أصبحت الحاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية الشاملة أكثر إلحاحا بينما تقاضت التحديات القائمة من قبل التي تعرقل هذا الهدف. وسلّطت الجائحة الضوء أيضا على أهمية دور الحماية الاجتماعية في التخفيف من حدة الصدمات والحد من الفقر المدقع والمستديم وتمكين العمال والمؤسسات من التعامل مع عالم العمل المتغير.

(9) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: ILO, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*, 3rd ed. (Geneva, 2018)؛ و Fabio Durán-Valverde, José F. Pacheco-Jiménez, Taneem Muzaffar and Hazel Elizondo-Barboza, "Financing gaps in social protection: global estimates and strategies for developing countries in light of the COVID-19 crisis and beyond", ILO Working Paper (Geneva, ILO, 2020)، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_758705.pdf

زاي - تغير المناخ والكوارث الطبيعية⁽¹⁰⁾

32 - تتواصل معاناة العالم من آثار تغير المناخ ومن جراء الكوارث الطبيعية. وكانت مستويات الحرارة المسجلة خلال العقد 2010-2020 هي الأعلى، وكان عام 2020 العام الثاني الأعلى حرارةً حسب السجلات. وقد أثرت درجات الحرارة الحارقة والجفاف والأعاصير المدارية المدمرة وحرائق الغابات على جميع المناطق. وسجل مستوى درجات الحرارة في العالم ارتفاعاً قدره 1,2 درجة مئوية، في حين انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 6 في المائة فقط في عام 2020، وذلك رغم الانخفاض الهائل في النشاط البشري، وبذلك لم تصل إلى المستوى السنوي المنشود البالغ 7 في المائة. وإذا لم يتم التحكم في تغير المناخ، فهو سيؤدي إلى وقوع 132 مليون شخص في براثن الفقر خلال العقد القادم، مما يعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت قبل ذلك. وقد أثرت الفيضانات والجفاف على 3 بلايين شخص خلال العقدين الماضيين، في حين يؤثر الجفاف وحده على 55 مليون شخص كل عام. وتلحق الكوارث الطبيعية أضراراً بتوليد الطاقة والبنى التحتية تُقدّر قيمتها بحوالي 18 بليون دولار سنوياً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. كما أن الاضطرابات التي تلحق بالأسر المعيشية وبالشركات تكلف ما لا يقل عن 390 بليون دولار سنوياً.

33 - وفي عام 2020، أثرت الكوارث المتصلة بالمناخ على 98,4 مليون شخص وألحقت خسائر اقتصادية لا تقل قيمتها عن 171,3 بليون دولار. وتضمنت تلك الكوارث موجات الجفاف الشديدة التي شهدتها منطقة الساحل، والتي تضرر منها 13,4 مليون شخص في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وعلاوة على ذلك، تتصارع منطقة القرن الأفريقي الكبرى واليمن مع أسراب الجراد الصحراوي منذ بداية عام 2020، حيث حدث أسوأ اجتياح للجراد الصحراوي منذ أكثر من 70 عاماً. ونتيجة لذلك، في عام 2020، واجه حوالي 46,2 مليون شخص أزمة غذائية أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في المنطقة.

34 - ولمعالجة مشكلة تغير المناخ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك بإقامة تحالف عالمي للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن. وينبغي لجميع البلدان، بدءاً بالبلدان الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات، أن تقدم مساهمات محددة وطنياً جديدة وأكثر طموحاً للتخفيف والتكيف والتمويل، مع تضمين تلك الإسهامات إجراءات وسياسات للسنوات العشر المقبلة تتواءم مع المسار المحدد للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. ويجب على جميع البلدان أيضاً أن تترجم تلك الالتزامات إلى إجراءات محددة وفورية.

(10) أُخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020، و"Climate change"، World Bank، www.worldbank.org/en/topic/climatechange/overview; Greg Browder and others, *An EPIC Response: Innovative Governance for Flood and Drought Risk Management* (Washington, D.C., World Bank, 2021)، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35754>؛ ومنظمة الصحة العالمية، "الجفاف"، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: https://www.who.int/ar/health-topics/drought#tab=tab_1؛ و Centre for Research on the Epidemiology of Disasters and United Nations Office for Disaster Risk Reduction، "2020: The non-COVID year in disasters" (Brussels, Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, 2021)، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.undrr.org/publication/2020-non-covid-year-disasters؛ و FAO، "Desert locust upsurge: progress report on the response in the greater Horn of Africa and Yemen (January–April 2021)" (Rome, 2021)، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.fao.org/3/cb4925en/cb4925en.pdf.

رابعاً - تمويل جهود القضاء على الفقر⁽¹¹⁾

35 - يقف تمويل التنمية المستدامة عند مفترق طرق، فبعد أن تسببت أزمة جائحة كوفيد-19 في أسوأ ركود منذ عقود من الزمن، أصبح حشد الموارد الوطنية والدولية الكافية لتحقيق خطة عام 2030 مهمة صعبة للغاية. ولتفادي وقوع أزمة كبرى، استجابت البلدان بتقديم حزم دعم هائلة بلغ مجموعها 16 تريليون دولار. غير أن استجابة أقل البلدان نمواً لم تكن كافية بسبب قلة مواردها. وأصبح العديد منها على شفا أزمة مديونية. ورغم الاستجابات، انخفضت الإيرادات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات بينما ارتفعت مستويات الديون. وتواصل ارتفاع متوسط الإيرادات الضريبية في البلدان النامية خلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2019 وإن لم يكن كافياً. إلا أنه يُتَوَقَّع أن ينخفض بسبب الأزمة. ومن المتوقع أيضاً أن متوسط الإيرادات الحكومية العامة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، قد تراجع من 41 إلى 39 في المائة بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة النمو ومن 26 إلى 24 في المائة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل بين عامي 2019 و 2020.

36 - وارتفعت القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2020 بنسبة 3,5 في المائة مقارنة بعام 2019 نتيجة للأنشطة المتصلة بجائحة كوفيد-19 وللزيادات في القروض الثنائية. كما سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفاعاً أيضاً كحصة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة من 0,30 إلى 0,32 في المائة، وبلغت قيمتها 161,2 بليون دولار. غير أنها كانت أدنى من النسبة المنشودة المتفق عليها وهي 0,7 في المائة. وارتفعت أيضاً القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأقل البلدان نمواً بنسبة 1,8 في المائة لتصل إلى 34 بليون دولار، ولأفريقيا بنسبة 4,1 في المائة لتصل إلى 39 بليون دولار.

37 - بينما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بنسبة 16 في المائة. وكان أقل بنسبة 28 في المائة في أفريقيا، و 25 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 12 في المائة في آسيا. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية ستراجع بنسبة 7,2 في المائة، لتصل إلى 508 بلايين دولار في عام 2020، وبنسبة 7,5 في المائة إضافية في عام 2021. وظلت تدفقات التحويلات على حالها تقريباً في عام 2020 مقارنة بعام 2019 بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما انخفضت في أوروبا ووسط آسيا بنسبة 16 في المائة. والأهم من ذلك هو أن إطار تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 يواجه نقصاً في التمويل يفوق 20 بليون دولار لعام 2021. وفي حالة عدم تغطية هذا العجز، سيتأخر حصول البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على اللقاحات أكثر، مما سيتسبب في إطالة أمد الجائحة.

(11) أخذت المعلومات المقدمة هنا من المصادر التالية: (United Nations publication, 2021)؛ و E/2021/60؛ وقاعدة بيانات "Creditor Reporting System" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ و-"Global official development assistance surges in 2020 in response to COVID-19; more support needed"؛ والوثيقة متاحة على الرابط التالي: https://developmentfinance.un.org/sites/default/files/FSDR%202021%20ODA%20Data%20Update_April%202021_final.pdf

خامسا - اعتماد سياسات شاملة لإعادة البناء بشكل أفضل⁽¹²⁾

38 - كشفت أزمة جائحة كوفيد-19 عن مدى تشابك المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالم اليوم. ولذلك، ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل لتمكين المجتمعات والاقتصادات من الصمود في مواجهة الجوائح والصدمات الأخرى في المستقبل، وتحقيق النمو بشكل مستدام، يجب أن تركز السياسات على الشمولية والاقتصاد الأخضر ويجب أن تكون متكاملة. وتتيح هذه الأزمة فرصة لإعادة تصميم العقد الاجتماعي من خلال الاستثمار في الموارد البشرية. وقد اتضح أن تعزيز المشاركة الفعلية لمن يعيشون في فقر مدقع والفئات الأكثر حرمانا وتهميشا في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات عامل من العوامل المساعدة على تحقيق ذلك الهدف.

39 - وينبغي للحكومات أن تعطي الأولوية للإنفاق على الحماية الاجتماعية والإمكانات البشرية، مع تقديم الدعم الدولي لأفقر البلدان. وتكتسي الحماية الاجتماعية أهمية حاسمة للحد من الفقر، والتمكين من تحقيق تعافٍ شامل وقادر على الصمود، وتيسير الانتقال العادل اجتماعيا نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي. ويمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية على تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم، مما يؤثر على الإنتاجية وقابلية التوظيف وجني الدخل والرفاه في المستقبل. وقد واجهت الحكومات أزمة كوفيد-19 عن طريق مجموعة متنوعة من الخطط التي توفر الاستحقاقات من خلال نظم الحماية الاجتماعية القائمة. واتخذت الحكومات أيضا تدابير عاجلة لتوسيع نطاق التغطية وتحسين الاستحقاقات، أي بتغطية السكان الذين لم تكن لهم في السابق حماية كافية، مثل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أو فقراء المدن. وقد تمكنت البلدان التي لديها نظم حماية اجتماعية قوية من الاستجابة بسرعة أكبر وبشكل أفضل من غيرها. غير أن تلك التدابير المحددة الهدف كانت مؤقتة بطبيعتها، كما أن تغطيتها والنفقات المخصصة لها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل كانت أدنى بكثير من المستوى المطلوب لتدارك آثار الجائحة وتحقيق هدف الحد من الفقر والهشاشة فضلا عن ذلك. ويكتسي توطيد نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك حدودها الدنيا، والاستثمار في نظم شاملة للجميع، أهمية حاسمة لتعزيز القدرة على الصمود.

40 - وقد برهنت الجائحة على أن الاستثمار في الصحة يعود بمكاسب طويلة الأجل. وينبغي الحد من النفقات الصحية الكارثية التي يدفعها الناس من جيوبهم الخاصة والتي تشكل عاملا هاما من العوامل المؤدية إلى الفقر. ويتعين على البلدان توفير التغطية الصحية الشاملة على نحو تدريجي وأن تزيد من الإنفاق العام المخصص للصحة، على سبيل المثال بتغيير ترتيب أولويات الميزانية بهدف إعطاء الأولوية لهذا القطاع وتمويل المنافع المشتركة من أجل الصحة، من أجل تحسين تغطية الخدمات والحماية المالية على حد سواء.

41 - وينبغي للحكومات أيضا أن تستثمر في التعليم والتدريب، بما في ذلك في مجال المهارات الرقمية، لإنشاء قوة عاملة ملائمة للقرن الحادي والعشرين. وأخيرا، ينبغي للحكومات تحديث سياسات سوق العمل ونظم الحماية الاجتماعية والسياسات الضريبية في عالم تزداد فيه الرقمنة والروابط الاقتصادية. وينبغي لتلك السياسات أن تشجع الإدماج الاقتصادي، وأن تساعد العمال على مواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية، والتغيرات التكنولوجية، والتغيرات المتصلة بالمناخ، والتقلبات الموسمية، وأن تحسّن نوعية فرص العمل. وينبغي لجهود التعافي أن تيسر العودة إلى العمل مع مراعاة احتياجات مختلف العمال، مثل النساء، اللاتي

(12) أخذت المعلومات المقدّمة هنا من المصادر التالية: www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/egm-3rd-decade-poverty.html و [3rd-decade-poverty.html](https://www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/egm-3rd-decade-poverty.html).

Financing for Sustainable Development Report 2021

يتحملن وطأة الأثر الاقتصادي الذي خلفته الجائحة بسبب عمل نسبة كبيرة منهن في القطاعات الاقتصادية المتأثرة أكثر من غيرها من تدابير الإغلاق الشامل.

42 - ويجب أن يُستكمل الاستثمار في الموارد البشرية بالاستثمار في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، وفي الابتكار. إذ تساعد تلك الاستثمارات على مكافحة تغير المناخ، وإيجاد فرص العمل، وحفز النمو، وتحسين القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، والحد من أشكال عد المساواة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. وتعتمد أفضل الحلول على وضع استراتيجيات تمويل واستثمار ذات آفاق طويلة للغاية من المقرضين الرسميين والمجتمع الدولي ومن القطاعين العام والخاص.

سادسا - التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في التعجيل بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة

43 - منذ ظهور الجائحة، هبت منظومة الأمم المتحدة لإنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات وتشجيع التعافي بشكل أفضل والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. وكان أحد العناصر الحاسمة في تدابير الاستجابة للجائحة يكمن في الحصول على بيانات دقيقة ومناسبة التوقيت بشأن أثر الجائحة على الاقتصاد وعلى فئات المجتمع. وعملت المنظومة بنشاط على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مجال إنتاج واستخدام بيانات موثوقة ومصنفة ومناسبة التوقيت، بما في ذلك البيانات المتعلقة بأشكال الفقر وعدم المساواة النقدية وغير النقدية. وتبذل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أمانة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاء الأسر المعيشية، جهودا تعاونية من أجل تحسين منهجيات الاستقصاء المتبعة لقياس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الفقر. ومن خلال مبادرة "آنية البيانات"، تقوم الإدارة بحشد الموارد والشراكات للترويج لاستخدام التكنولوجيات والبيانات والأساليب المبتكرة.

44 - وأصدرت الإدارة أيضا موجزات سياساتية عملية المنحى وتركز على مواضيع محددة بهدف تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة في سياق خطة عام 2030. وقد زودت تلك الموجزات الدول الأعضاء بتحليلات واقتراحات بشأن السياسات في أوانها من أجل دعم الاستجابة لحالة الطوارئ ووضع استراتيجيات إنعاش أفضل لكي تساهم أيضا في العديد من أولويات خطة العمل على نطاق المنظومة.

45 - ويرد فيما يلي عرض للتقدم⁽¹³⁾ الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة نحو تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. وتهدف الخطة إلى تعظيم وتسخير الفوائد التي تعود بها أوجه التعاضد والمكاسب المحققة في مختلف مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك بين أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وذلك باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسكة على جميع المستويات.

(13) للاطلاع على معلومات مفصلة عن تدخلات منظومة الأمم المتحدة وعلى مزيد من المعلومات عن خطة العمل، انظر

www.un.org/development/desa/socialperspectiveondevelopment/united-nations-decade-for-the-eradication-of-poverty/swap3rd.html

ألف - دعم التحول الهيكلي والعمالة المنتجة والعمل اللائق

46 - قدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة إلى أكثر من 40 بلداً أفريقياً وإلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع خطط استراتيجية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يُرتقب أن تعزز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتشجع التصنيع والتحول الهيكلي، وتوفر عمالة منتجة، وتحد من الفقر.

47 - بينما قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم في مجال السياسات والبرامج إلى البلدان بهدف تصميم وتنفيذ مبادرات تعزز العمالة اللائقة للشباب في نظم الأغذية الزراعية في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، بما في ذلك من خلال برنامج إقليمي مشترك بشأن الفرص المتاحة للشباب في أفريقيا تديره كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمات أخرى، كوّنت منظمة الأغذية والزراعة أنشطتها في مجال دعوة وبناء قدرات الجهات الزراعية المعنية في سياق السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، 2021.

48 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة النشاط في مجال حماية حقوق العمال المهاجرين بحشد الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية من أجل بلوغ مستوى معايير التوظيف الأخلاقية من خلال نظامها الدولي لنزاهة التوظيف وذلك في مواجهة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة في صفوف المهاجرين من جراء الجائحة. وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في إطلاق شبكة السياسات العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2020، التي اعتمدت مجموعة من التوصيات غير الملزمة التي تتوافق تماماً مع جميع القواعد والمعايير الدولية القائمة.

49 - أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فقد قدّم المساعدة التقنية إلى البلدان بهدف تعزيز الروابط بين التجارة ومساعي الحد من الفقر وبناء القدرة على مجابهة الصدمات من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية. وعلى وجه الخصوص، أطلق الأونكتاد مشروعاً، في إطار الشريحة الثانية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية، بشأن وضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نمواً، كان يهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للحد من الفقر في البلدان المستفيدة من المشروع، ومن بينها بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة.

50 - وتعاونت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع العاملين في أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق من أجل إضفاء طابع رسمي على العمالة في هذا القطاع، وتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيا أكثر مسؤولية وكفاءةً، وتهيئة ظروف عمل تكفل السلامة والصحة بشكل أفضل، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق الدولية، وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل المرأة. وتكتسي زيادة الفرص المتاحة أمام عمال المناجم للاستفادة من الموارد والأسواق والخدمات والمهارات أهمية حاسمة لتحقيق التنمية الريفية والقضاء على الفقر، نظراً إلى أن أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق مركزة أساساً في المناطق الريفية والمناطق النائية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

باء - توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية دعماً للتنمية الشاملة للجميع التي تحد من الفقر

51 - تشترك اللجان الإقليمية الخمس - وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - في تنفيذ مشروع متعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية في مواجهة الجوائح يهدف إلى بناء القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية من منظور جنساني، من أجل التعافي من الجائحة بسرعة وزيادة القدرة على الصمود، ولا سيما في صفوف أكثر الفئات السكانية ضعفاً، في مواجهة التأثير السلبي للصدمات الخارجية في المستقبل. وتتعاون اللجان الخمس مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تيسير التعاون بين الأقاليم وتبادل التجارب في مجال مواجهة أثر الجائحة وتأسيس مجتمعات قادرة على الصمود من خلال الحماية الاجتماعية.

52 - وأجرى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقييمات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والحماية الاجتماعية في 16 بلداً، ووضع منهجية لقياس مدى تغطية الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأطفال اليتامى والمستضعفين والفئات السكانية الرئيسية.

53 - واضطلعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدور حاسم في قيادة وتنسيق استجابات الحماية الاجتماعية على الصعيد القطري، حيث شاركت في 33 مبادرة من مبادرات الحماية الاجتماعية البالغ عددها 36 مبادرة التي اختارها الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الجهود التي بذلتها اليونيسف لإنشاء نظم حماية اجتماعية شاملة وكفيلة لمواجهة الصدمات، تم تقديم الدعم للاستجابات لحالات الطوارئ في 115 بلداً، مما أتاح الوصول إلى أكثر من 130,7 مليون طفل في 93 بلداً من خلال برامج التحويلات النقدية في عام 2020. وتتعاون اليونيسف مع منظمة العمل الدولية في مجال توفير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال برنامج مشترك بشأن تحسين التكامل بين الحماية الاجتماعية والإدارة المالية العامة يهدف إلى ضمان الحماية توفير الاجتماعية الشاملة من خلال التمويل المستدام.

54 - وتوفر منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون من البلدان المتقدمة النمو الدعم والتمويل لشراسة التغطية الصحية الشاملة بهدف تعزيز قدرة البلدان على التصدي لأثر الجائحة، والحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية، وحماية المجتمعات المحلية من التهديدات الصحية في المستقبل. ويتيح الرصد الحي لخطط الدعم القطرية لمنظمة الصحة العالمية فرصة فريدة أمام المنظمة وشركائها لاستعراض التقدم المحرز والمشاركة بنشاط في حوار منتظم بشأن الدعم المقدم إلى الدول لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة وتعزيز استجابتها للجائحة.

55 - وواصلت منظمة العمل الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المقررة على الصعيد الوطني، لإحراز تقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في إطار ما تقدمانه من تحليل سياساتي ودعم إلى الدول من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وقدمت الإدارة تقارير تحليلية إلى الهيئات الحكومية الدولية أكدت فيها على إمكانية الاستفادة من الحماية الاجتماعية بوصفها منصة سياساتية عملية لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، والحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه

وخدمات الصرف الصحي والطاقة الحديثة، وتسهيل الانتقال العادل إلى نمو اقتصادي أكثر مراعاةً للبيئة. واشتركت منظمة العمل الدولية والإدارة في تنفيذ مشاريع متعلقة بتنمية القدرات في البلدان المنخفضة الدخل تهدف إلى تحسين إدارة نظم الحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر.

جيم - تنمية القدرات البشرية: التصدي لأشكال الفقر غير المتصلة بالدخل

56 - تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز استخدام أدوات تشخيص الفقر وتحليله من خلال تطوير أساليب لقياس الفقر، من بينها دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الريف، ودأبت على إجراء تقييمات وعلى الاستجابة للجائحة. وبالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا، تسعى اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى الترويج لأدوات البروتوكول المتعلق بالماء والصحة الملحق باتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992 بهدف مساعدة البلدان على تعزيز فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي بشكل منصف. وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ برنامجاً يهدف إلى تحفيز قيادة المرأة للأعمال الحرة، يجري حالياً تنفيذه في ستة بلدان. ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أدلة وطنية للفقر المتعدد الأبعاد، وصممت أداة للمساعدة، وهي بصدد وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والوحدات التدريبية.

57 - وقد ساهمت اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز تنفيذ السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تمشياً مع الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية وخطة عام 2030، وقامت أيضاً بتشكيل فريق عامل داخلي بهدف إعطاء دفع للمناقشة المتعلقة بدليل الفقر المتعدد الأبعاد ولوضع دليل إقليمي قابل للمقارنة خاص بأمريكا اللاتينية.

58 - وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد لعام 2020، وساعد على تصميم واعتماد أكثر من 30 دليلاً وطنياً بحلول نهاية عام 2020. وبالتعاون مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، يعمل البرنامج الإنمائي على وضع دليل للفقر المتعدد الأبعاد خاص بالبلدان المتوسطة الدخل، وهو يساعد منظمة الأغذية والزراعة على تيسير استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الريف الجديد. وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبلدان على وضع سياسات وأطر قانونية جديدة لإدارة النفايات الملوثة بفيروس كوفيد-19، وحيثما أمكن، الهياكل المرتبطة بها. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقديم الدعم إلى البلدان، ولا سيما البلدان التي نقل فيها معدلات إلمام الكبار بالقراءة والكتابة عن 50 في المائة، والبلدان التسعة التي يعيش فيها 67 في المائة من سكان العالم من الشباب والبالغين الذين يفكرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية. ومنذ عام 2018، ساعدت اليونسكو أكثر من 60 بلداً على تطوير نظمها التعليمية والتدريبية في المجالين التقني والمهني.

59 - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى البلدان من أجل ضمان استمرارية تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أثناء الجائحة. وفي عام 2019، أصبح الصندوق يستضيف أمانة الشراكة التي تُعرف باسم "كل امرأة، وكل طفل، وكل مُراهق". وفي إطار رئاسة مشتركة مع منظمة الصحة العالمية، قام الصندوق بتنشيط الشراكة المعنية بإنهاء الوفيات النفاسية التي يمكن تفاديها.

60 - وكانت الاستجابة للجائحة أكبر استجابة تقوم بها اليونيسف حتى الآن، وقد أتاحت فرصة لأكثر من 301 مليون طفل للتعلّم عن بُعد، وبفضلها تمكنت نسبة 43 في المائة من البلدان التي لديها نظم تعليمية من تقديم خدمات التعليم بشكل منصف. ودعمت اليونيسف وشركاؤها جهود تطعيم 66,3 مليون طفل بلقاح الخناق والكزاز والسعال الديكي في 64 بلدا ذا أولوية. وعقد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر من 60 حلقة دراسية شبكية لتبادل المعارف وتنمية القدرات وأجرت حوارات سياساتية لتبادل الممارسات الجيدة بشأن التصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة.

61 - وشاركت منظمة الصحة العالمية في قيادة مرفق كوفاكس، الذي يمثل ركيزة اللقاحات، إلى جانب تحالف غافي والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة. وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع 12 وكالة أخرى في إطار خطة العمل العالمية من أجل كفالة الحياة الصحية والرفاه للجميع، التي تم توسيع نطاق تنفيذها القطري في عام 2020 ليشمل 37 بلدا.

دال - مستقبل الغذاء والزراعة المستدامة

62 - تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتيسير نشر المعارف وتنمية القدرات وتساعد على تمكين المجتمعات المحلية ودور المرأة الريفية. وهي تساعد البلدان أيضا على تصميم سياسات تهدف لتعزيز الزراعة الأسرية. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور ريادي في جهود تطبيق الزراعة المراعية للمناخ. وقد أجرت حوارا إقليميا بشأن الأمن الغذائي في إطار منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2021.

63 - وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مشروع يهدف للحد من خسائر الأغذية في سلسلة الإمداد. وعملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا في بلدان في وسط آسيا من أجل تحسين تحليل الأوضاع الراهنة وإعداد مواد تدريبية لبناء القدرات. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وجهات أخرى، تقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدعم المعرفي والتقني للدول بشأن المسائل المتعلقة بالأغذية والزراعة المستدامة في المنطقة. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت الإسكوا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة تقريرا يتضمن خيارات سياساتية بشأن التصدي لأثر الجائحة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

64 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نشرت المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي النتائج الرئيسية لدراسة مشتركة استكشفت المنظمتان فيها أثر الجائحة على سبل العيش والأمن الغذائي وعلى حماية المهاجرين والسكان المشردين. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زامبيا على الحصول على مبلغ قدره 32 مليون دولار من الصندوق الأخضر للمناخ بهدف تمكين 3 ملايين مزارع صغير من العيش بطريقة تكفل لهم القدرة على الصمود، كما ساعد غواتيمالا على سد الفجوة بين النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والزراعة المراعية للمناخ والأمن الغذائي. وساعد البرنامج الإنمائي أيضا على تحسين القدرة الإنتاجية لما مجموعه 10 384 مزارعا من المزارعين الضعفاء الذين تضرروا من الجراد والجفاف في منطقتي البحر الأحمر وديبوب من إريتريا.

65 - ووضعت اليونسكو إجراءات مكرسة لتحسين إدارة خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والموارد المائية المتكاملة بوصفها وسيلة أساسية للقضاء على الفقر. أما الأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤل الأمم المتحدة) في مجال التخطيط الحضري والعمراي، فهي تساعد على تعزيز الصلات المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة بين المناطق الحضرية والريفية، وهي صلات حيوية بالنسبة للأمن الغذائي وتنوع سبل العيش.

66 - وفي عام 2020، قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم إلى 30 سياسة جديدة و/أو محسنة تراعي المنظور الجنساني بشأن الحقوق في الأراضي، وساعدت 100 906 نساء ريفيات على الحصول على الموارد الإنتاجية وعلى استخدامها و/أو التحكم فيها في عدة بلدان. وتسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والقدرة على الصمود في صفوف النساء ومجتمعاتهن وبيئاتهن. وقد استفاد نحو 125 000 من النساء الريفيات والمزارعات، إلى جانب 384 000 من أفراد أسرهن، من زيادة الفرص المتاحة للحصول على سبل كسب العيش المستدامة والموارد الإنتاجية، مثل التمويل والطاقة والبنى التحتية القادرة على تحمّل تغير المناخ، وكذلك من تحسين الأمن الغذائي والتغذوي.

67 - وفي عام 2020، استفاد 7,7 ملايين شخص في 50 بلدا من التدريبات المتصلة بأنشطة "برنامج المساعدة الغذائية من أجل الأصول" وغيره من برامج دعم سبل العيش التي يعرضها برنامج الأغذية العالمي الذي وقرّ الدعم أو الحماية أيضا لمليون شخص في 13 بلدا من خلال حلول التأمين ضد المخاطر المناخية. كما قام برنامج الأغذية العالمي بحماية 140 000 أسرة زراعية في 10 بلدان من المخاطر الناجمة عن عدم انتظام هطول الأمطار أو عن حدوث فيضانات، مما وفر شبكة أمان تحمي 700 000 شخص من الصدمات المناخية و 1,3 مليون شخص في خمسة بلدان أفريقية من الأخطار الناجمة عن حالات الجفاف الكارثية.

هاء - الحد من أوجه عدم المساواة

68 - في "التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2021: إعادة النظر في التنمية الريفية"، دعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى سد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، واقترحت اتباع نهج جديدة للسماح لسكان الأرياف بالوصول إلى المستوى المعيشي الحضري دون الاضطرار إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية. ولا بد من إعادة النظر في التنمية الريفية بشكل عاجل لتحقيق خطة عام 2030، نظرا إلى أن أربعة من كل خمسة أشخاص يعانون من الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم يعيشون في المناطق الريفية.

69 - ويركز عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة على تعزيز القيادة النسائية وتمكين المرأة من الوصول بشكل منصف إلى الموارد والخدمات والمعلومات والتكنولوجيات والمؤسسات والفرص الاقتصادية. وتسترشد الأنشطة المكرّسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بتوجيهات برنامج مشترك بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، يشترك في تنفيذه كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي في سبعة بلدان، كما تسترشد بالإطار المتعلق بالفقر المدقع في الأرياف لمنظمة الأغذية والزراعة.

- 70 - واعترافاً من المنظمة الدولية للهجرة بالأثر غير العادل الذي خلفته الجائحة على المهاجرين والمشردين، شجعت المنظمة على الاستجابة للجائحة بشكل متكامل، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية والتطعيم للجميع، للتخفيف من تفاقم أشكال عدم المساواة على الصعيد العالمي.
- 71 - ولمعالجة الآثار المدمرة للتفاوت المكاني - أي تركيز الحرمان في مواقع محددة، الذي يتسم عادة بالفصل المادي، الذي يتجلى في عدم المساواة في إمكانية الحصول على الأراضي، والسكن الملائم والميسر والميسور التكلفة، وفرص العمل، والخدمات الأساسية والخدمات الاجتماعية، والتنقل، والأماكن العامة - وصف موئل الأمم المتحدة، في خطته الاستراتيجية للفترة 2020-2023، الحد من عدم المساواة المكانية والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية بأنه مجال من مجالات التغيير الأربعة.
- 72 - ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً بشأن الوقاية من جائحة كوفيد-19 وإدارتها بشكل مراعى للمنظور الجنساني للتصدي لمشكلة التداعيات المجحفة التي خلفتها الجائحة من الناحية الجنسانية. وكان البرنامج يهدف إلى تقديم الدعم لأكثر من 3 ملايين شخص في 20 بلداً في إطار الاستجابة للجائحة والتعافي منها، مع التركيز على خمسة مجالات حيوية تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر.

واو - التصدي لتغير المناخ واشتداد حدة المخاطر الطبيعية

- 73 - تنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر السنوي المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا وتساعد الدول الأعضاء على صياغة مساهماتها المحددة وطنياً وعلى مواءمتها مع خططها الإنمائية الوطنية في إطار اتفاق باريس.
- 74 - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو، تشارك اللجنة في قيادة الائتلاف المشترك بين الوكالات المعني بالتركيز على مسألة البيئة وتغير المناخ، الذي يضم 18 كياناً في المنطقة من الوكالات والصناديق والبرامج. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، صندوقاً استثمارياً متعدد الشركاء لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)، وعمل مع الدول من أجل تحديث الإدارة البيئية العالمية. أما برنامج "العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة"، وهو برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد قدم الدعم لحكومات خمسة بلدان في أفريقيا وخمسة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ.
- 75 - ومن خلال أدوات توصيف القدرات على الصمود والتخطيط للتكيف التي أتاحتها موئل الأمم المتحدة، استقادت 189 بلدة وقرية من عمليات التخطيط الشامل للجميع. وعلاوة على ذلك، أجرت عدة مستوطنات عشوائية ومناطق شبه حضرية في فيجي ومنغوليا وجزر سليمان تقييمات لتغير المناخ لإرشاد الإجراءات ذات الأولوية، وقد استفاد منها حوالي 200 000 شخص. وفي موزامبيق، برهن برنامج "المدارس الأكثر أماناً" على فعاليته في مواجهة إعصاري إيداي وكينيث. وفي عام 2020، ساعدت اليونسيف الحكومات على وضع خطط عمل مناخية وبيئية مراعية لاحتياجات الأطفال في 65 بلداً.
- 76 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منهجية تقييم الاحتياجات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 التي اشترك في إعدادها كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة والتي استُخدمت لتقدير الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، من الناحية الجنسانية، في تسعة بلدان. وتعاونت الهيئة بنجاح مع 50 شريكاً من شركاء الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استعراض النظم

المحرز على مستوى خطة عمل الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً في وضع تشريعات واستراتيجيات وخطط وتقييمات مراعية للمنظور الجنساني متعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في 41 بلداً من خلال بلورة سياسات وتقييمات جديدة مراعية للمنظور الجنساني.

زاي - مكافحة الفقر في السياقات الهشة والإنسانية

77 - في عام 2020، بفضل البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمكّن 3 ملايين شخص، تمثل النساء نسبة 43 في المائة منهم، في 27 بلداً من البلدان المتأزّمة من تحسين سبل عيشهم. وواصل البرنامج الإنمائي المساعدة على توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك بتعزيز النظم الصحية استعداداً للتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي العراق، استفاد أكثر من 1,2 مليون شخص من مشاريع إعادة التأهيل، في حين استفاد أكثر من 1,4 مليون نازح في 13 بلداً من حلول دائمة في عام 2020. وكثّفت اليونيسكو نشاطها في ثمانية بلدان لتعزيز فرص التعلم ومواصلة التعلّم المتاحة لأكثر الفئات تهميشاً خلال أزمة جائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقدم اليونيسكو الدعم إلى المهاجرين واللاجئين من أجل الالتحاق بمؤسسات التعليم التكميلي أو بسوق العمل من خلال المبادرة المبتكرة التي تُعرف باسم جواز مؤهلات اليونيسكو للاجئين والمهاجرين الضعفاء.

78 - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخلياً من أجل تقديم التوجيه التقني لإعداد بيانات مصنّفة وموثوقة عن التشريد القسري. وتمثل أحد النتائج المشتركة التي تحققت في إطار مخطط العمل المشترك بين المفوضية واليونسف في تعزيز نظم البيانات الوطنية بهدف تحسين توافر بيانات ومعلومات وتحليلات مصنّفة وعالية الجودة بشأن حالة الأطفال اللاجئين والعائدين وتحسين إمكانية الاطلاع عليها.

79 - وباستخدام أدوات توصيف المدن والأحياء في ستة بلدان، قام موئل الأمم المتحدة بتقييم وتحديد الاحتياجات اللازمة للتعافي الحضري. واشترك موئل الأمم المتحدة مع الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، بالتعاون مع مجموعة أساسية من وكالات الأمم المتحدة، في وضع مذكرة إرشادية بشأن الأمم المتحدة والأرض والنزاع من أجل تعزيز النهج المتبع إزاء هذا الموضوع. وحسّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مراعاة المنظور الجنساني في الاستجابات لجائحة كوفيد-19 من خلال خبرتها في المجال الجنساني التي قدمتها إلى آليات تنسيق العمل الإنساني في 18 بلداً. وقد استرشدت الاستجابة الإنسانية للجائحة في 13 بلداً بالإندازات الجنسانية والتوجيهات المحلية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعممتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي 38 بلداً، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والنساء والفتيات المتضررات من الأزمات على الاعتماد على أنفسهن.

سابعاً - الخلاصة والتوصيات

80 - إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، إلى جانب آثار أزمة جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، تقتضي وضع سياسات تركز على اتخاذ تدابير متكاملة وشاملة ومستدامة تحرص على عدم ترك أحد خلف الركب من أجل التعافي بسرعة وبشكل أفضل وعلى نحو مستدام. وقد تود الجمعية العامة أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان أن تغتنم الفرصة التي أتاحتها هذه الأزمة لتغيير السياسات الاجتماعية - الاقتصادية من أجل التعافي بشكل أفضل، بسبل تشمل رصد الموارد العامة لحماية الناس الذين يعيشون في فقر وفي أوضاع هشة من خلال توفير الحماية الاجتماعية الكافية، وخدمات رعاية صحية وتعليم عالية الجودة، وفرص عمل لائقة ومراعية للبيئة؛

(ب) يتعين على البلدان أن تستثمر في الزراعة، وأن تدعم صغار المزارعين، وأن تحافظ على المساعدات الإنسانية الغذائية والتغذوية، وأن تشجع الشمول المالي، ولا سيما في المناطق الريفية؛

(ج) ينبغي للبلدان أن تقيم نظاماً صحياً أقوى، تهدف إلى توفير التغطية الصحية الشاملة، من خلال الاستثمار في البنى التحتية الصحية، مع إيلاء اهتمام خاص للتأهب لحالات الطوارئ وتقديم خدمات رعاية صحية متكاملة وذلك بالاعتماد على نظم معلومات ومراقبة صحية أفضل؛

(د) بغية توفير التغطية الشاملة ومعالجة المخاطر ومواطن الضعف التي يواجهها الأفراد خلال مختلف مراحل حياتهم، يتعين على الحكومات أن تنشئ نظاماً للحماية الاجتماعية تكون ملائمة للظروف الوطنية، تتضمن حدوداً دنياً، ويتعين عليها أن تستثمر في تدابير الحماية الاجتماعية الشاملة وتكثفها وتوسع نطاقها وحجمها، مع مراعاة اختلاف احتياجات الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة؛

(هـ) يتعين على البلدان أن تستثمر في نظم تعليمية عالية الجودة تتسم بالشمولية والإنصاف، وأن تعزز إتاحة فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وأن تقوي قطاع التعليم العام وتمويله. ويتعين عليها أيضاً أن تقوم بحماية مصادر التمويل الوطني والدولي المتاحة للتعليم العام؛

(و) ينبغي للبلدان أن تعم مراعاة المنظور الجنساني والاحتياجات والمسؤوليات التي تنفرد بها النساء والفتيات في خطط التعافي والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تضعها؛

(ز) يتعين على البلدان أن تستثمر في بيانات حسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، وأن تستخدم تلك البيانات الحيوية لتحديد هوية الأشخاص الذين يعيشون في فقر وفي أوضاع هشة؛

(ح) ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم لأفقر البلدان التي ليست لديها الإمكانيات الكافية لتمويل نظم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية فيها بشكل كامل. وينبغي أن تقوم البلدان وشركاؤها في التنمية بتعزيز تعددية الأطراف، والتعاون والتشارك بشكل مجد مع الجميع، بما في ذلك المجتمع المدني وشبكات، وكذلك مع القطاع الخاص، وينبغي لتلك الجهات التنسيق مع طائفة واسعة من الجهات المعنية من أجل القضاء على الفقر والجوع، وحماية الأشخاص والمجتمعات المحلية من الأخطار التي تهدد بقاءهم، والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.